

الإمداد بالمياه والصرف الصحي: تحسين الخدمات للفقراء

تتمثل الغاية العاشرة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في خفض نسبة من يفتقرون إلى القدرة المستدامة على الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015. وما برحت المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، التي تمثل فرع الإقراض الميسر في البنك الدولي، تعمل على تحسين إمكانية الحصول على خدمات إمداد المياه والصرف الصحي في أشد بلدان العالم فقراً وشهدت إحراز تقدم في السنوات الخمس عشرة الماضية. وبشكل عام، زاد معدل الوصول إلى مصادر المياه المحسنة في البلدان المؤهلة للاقتراض منها من 65 في المائة في عام 1990 إلى 75 في المائة في عام 2004. أما التقدم المحرز على صعيد توفير خدمات الصرف الصحي فكان أبطأ وتيرة.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أصبحت المؤسسة أكبر مصدر منفرد لتقديم المساعدات المالية من أجل تحسين مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي في البلدان المنخفضة الدخل. وقد ساندت القروض الميسرة التي تقدمها المؤسسة إصلاح السياسات والتنمية المؤسسية لقطاع الإمداد بالمياه والصرف الصحي. مع توفير سبل الوصول إلى مصادر الإمداد بالمياه المحسنة وأو خدمات الصرف الصحي بصورة مباشرة لحوالي 25 مليون شخص على الأقل في فترة السنوات 2000 - 2006، وأثبتت هذه الاستثمارات أنها منقذة للحياة (فيما يتعلق بتحسين الوقاية الصحية، والحد من تفشي الأمراض)، كما أنها فعالة للغاية من حيث التكلفة.

وقامت المؤسسة بزيادة استثماراتها في هذا القطاع أثناء الفترة الخاصة بالتجديد الرابع عشر لمواردها (السنوات المالية 2005 - 2008). ومن المتوقع أن يتيح هذا الالتزام المتزايد إمكانية الحصول على الخدمات لعدد إضافي يبلغ 36 مليون شخص عن طريق مساندة تنمية مرافق البنية الأساسية. وعن طريق وضع الأساس للتوسع في خدمات إمداد المياه والصرف الصحي من خلال الإصلاح. وعن طريق إدراج خدمات إمداد المياه والصرف الصحي في خطط التنمية القطرية، وتحسين القدرات المؤسسية المحلية على تنفيذ البرامج ذات الصلة.

نظرة سريعة

- ارتفعت نسبة السكان القادرين على الحصول على خدمات المياه المحسنة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية من 65 في المائة عام 1990 إلى 75 في المائة عام 2004.
- ساهمت المؤسسة بصورة مباشرة في تقليص الفجوة الخاصة بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي بواقع 25 مليون شخص على الأقل (22 مليوناً بالنسبة للمياه) في السنوات 2000 - 2006.
- منذ عام 1998، بلغ متوسط القروض السنوية التي تقدمها المؤسسة لقطاع المياه وخدمات الصرف الصحي 537 مليون دولار أمريكي.
- توسيع نطاق الوصول إلى إمدادات المياه يكلف في المتوسط 55 دولاراً للفرد.
- في عام 2004، بلغ عدد هؤلاء الذين لا زالوا يفتقرون إلى مصدر موثوق لمياه خالية بصورة معقولة من التلوث في جميع أنحاء العالم حوالي 1.1 مليار شخص، ولا زال 2.7 مليار شخص، حتى الآن، بحاجة إلى خدمات صرف صحي محسنة.

الإطار القطاعي

تخفيض أعداد الناس الذين لا يحصلون على مياه شرب محسنة وخدمات صرف صحي إلى النصف بحلول عام 2015 بشكل تحدياً هائلاً.

بالنسبة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، زادت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات مياه محسنة من 45 في المائة في عام 1990 إلى 53 في المائة في عام 2004.

وبالنسبة لجميع البلدان المقترضة من المؤسسة، تحسنت النسبة من 65 في المائة في عام 1990 إلى 75 في المائة في عام 2004. غير أن إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي لا تزال متدنية عن ذلك: فقد زادت إمكانية الحصول على خدمات صرف صحي محسنة من 25 في المائة إلى 41 في المائة في نفس الفترة.

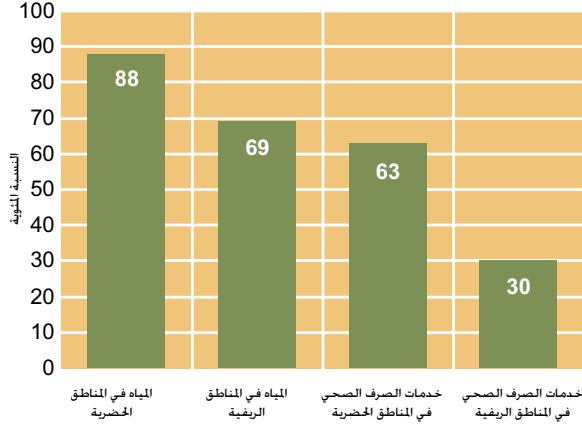
وعلى الرغم من أن بعض المناطق والبلدان كانت أفضل حظاً من غيرها، فإن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة كمجموعة لا تسير على الطريق المرسوم لتحقيق الغاية العاشرة التي تدرج في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

ففي البلدان المقترضة من المؤسسة، كان 660 مليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الحصول على إمداد مياه مأمونة في عام 2004، وكان 1.6 مليار شخص لا يزالون محرومين من خدمات الصرف الصحي الأساسية، وكانت التغطية في المناطق الريفية متدنية بصورة خطيرة عنها في المناطق الحضرية.

قياس النتائج في غياب البيانات الموثوقة.

تقدر المؤسسة الدولية للتنمية أنها ساعدت على تضييق فجوة الافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات بنسبة صغيرة (3 في المائة). إذ وفرت إمدادات مياه مأمونة بصورة مباشرة إلى 22 مليون شخص. غير أن نصف المشروعات في حافظة مشروعات إمداد المياه والصرف الصحي التي تمويلها المؤسسة هي فقط التي قيست نتائجها الكمية - ولكن من المؤكد أن إسهامها في تضييق فجوة الافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات أكبر من ذلك بكثير.

إمكانية الحصول على خدمات إمداد المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة في 2005 (% من السكان الذين لديهم مصادر ومرافق محسنة)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

ونتيجة للتركيز المتزايد على قياس النتائج، توجد حالياً مؤشرات نتائج أساسية لنسبة 67 في المائة من المشروعات التي تمت الموافقة على تمويلها في القطاع، مقابل 32 في المائة في السنة المالية 2005. على الرغم من أن إعداد بيانات أساسية في مرافق الخدمات المختلة وظيفياً أو المواقع الريفية التي يندر فيها توفر البيانات يمكن أن يشكل تحدياً كبيراً.

كما تعمل المؤسسة على إعداد أدوات لمساعدة فرق المشروعات على تحسين الرصد والتقييم بشكل عام في المشروعات. غير أن تحسين عملية قياس النتائج على المستوى المحلي لا يزال محاولة طويلة الأمد. وكثيراً ما تكون هناك حاجة إلى مساندة من المانحين نظراً لأن جمع وتحليل البيانات يمثلان سلعا عامة لا تحظى عادة بأولوية عالية في مجال تخصيص الموارد العامة الشحيحة.

ولتحسين الرصد على المستوى القطري، شرعت المؤسسة في مساعدة المتعاملين معها على بناء وتعزيز القدرات الإحصائية في الهيئات القطاعية والمركزية على حد سواء. ومن بين الأدوات المستخدمة في هذا المجال قاعدة بيانات مؤشرات أداء مرافق الخدمات التابعة لشبكة المعايير القياسية الدولية (IBNET) (التي تمويلها المملكة المتحدة)، وهي تستخدم تعاريف موحدة للمؤشرات التي يتم جمعها وتضم حالياً 2100 مرفق خدمات في أكثر من 80 بلداً.

الإجراءات التدخلية المنقذة للحياة وفعالة التكلفة.

للمبادرات التي تركز على النظافة العامة والصرف الصحي وإمداد المياه تأثيرات متفاوتة ولكنها هامة بصورة جماعية على تحسين صحة الطفل. فقد ذكر الخبراء أن مبادرات غسل الأيدي خفضت احتمال الإصابة بأمراض الإسهال - التي تعتبر سببا هاما لمرض ووفيات الأطفال - بنسبة 44 في المائة؛ وأدى تحسين خدمات الصرف الصحي إلى انخفاض بنسبة 32 في المائة؛ بينما أدى إمداد المياه المحسنة إلى انخفاض بنسبة 25 في المائة.

وتعتبر مشروعات إمدادات المياه غير مكلفة بشكل عام: فتوسيع نطاق إمكانية الحصول على إمدادات المياه يكلف في المتوسط 55 دولاراً للفرد. وبالطبع تختلف هذه التكلفة من بلد إلى آخر وحسب نوع الاستثمار. أما تكاليف عدم كفاية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي فمن الأصبغ قياسها. ولكن بما لا شك فيه أنها مرتفعة للغاية، إذ أن نقص المياه يؤثر على معدلات الفقر، والرعاية الصحية، والتعليم، ويفضي إلى تدهور البيئة، ويلقي بظلال وأعباء كئيبة على كاهل الفقراء.

و يبلغ متوسط العائد الاقتصادي عند إغلاق مشروعات إمدادات المياه والصرف الصحي التي تمويلها المؤسسة الدولية للتنمية 19 في المائة (بالنسبة للمشروعات التي تتيح مثل هذه البيانات). وهي نسبة تعد أعلى بكثير من متطلبات البنك التي تتراوح ما بين 10 إلى 12 في المائة على استثماراته. كما أنها أعلى من عينة مماثلة من المشروعات تمويل من خلال فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي، وهو البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والتي حققت معدل عائد متوسطا يبلغ 14 في المائة.

مساهمات المؤسسة الدولية للتنمية

زيادة مطردة في قروض المؤسسة الموجهة لصالح مشروعات المياه والصرف الصحي منذ عام 2003.

على مدى السنوات العشر الماضية، بلغ متوسط إقراض المؤسسة لصالح مشروعات المياه والصرف الصحي 537 مليون دولار سنوياً، وبلغت القروض

المقدمة لصالح هذه المشروعات 959 مليون دولار في عام 2007، وهو تقريباً ضعف الاستثمارات التي تمت في عام 2005، ومن المتوقع حدوث زيادات أخرى. وتركزت قروض المؤسسة في أفريقيا حيث بلغ نصيبها حوالي 50 في المائة من ارتباطات المؤسسة الموجهة لصالح مشروعات المياه والصرف الصحي منذ عام 1998، أما بقية قروض المؤسسة الموجهة لصالح هذه المشروعات فقد تركزت في شرق آسيا/ المحيط الهادئ وجنوب آسيا، وهما منطقتان تعانيان من فجوات كبيرة بصورة خاصة في إحراز الغايات المتعلقة بخدمات الصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

مشروعات متعددة القطاعات.

في السنوات العشر الماضية، قدمت معظم المساعدات لقطاع إمداد المياه والصرف الصحي من خلال مشروعات تشمل عدة قطاعات يكون قطاع إمداد المياه والصرف الصحي واحدا منها. ومنذ عام 1998، قدمت نسبة 46 في المائة من إقراض المؤسسة الدولية للتنمية مباشرة إلى هذه العمليات المتعددة القطاعات التي تمول في إطار مشروعات التنمية الريفية والحماية الاجتماعية. وهذا الاتجاه نحو دمج مكونات خاصة بإمداد المياه والصرف الصحي في المشروعات المتعددة القطاعات يعتبر تطوراً إيجابياً نظراً لأنه يعكس الإدراك المتزايد لدور خدمات إمداد المياه والصرف الصحي في تخفيض أعداد الفقراء وفي تشجيع النمو الاقتصادي.

التحليل والمشورة.

اقتربت الزيادة في الإقراض بزيادة في عدد الدراسات التحليلية والاستشارية التي أعدها خبراء المؤسسة الدولية للتنمية والتي تشمل التركيز على خدمات إمداد المياه والصرف الصحي. ويساعد هذا العمل التحليلي فرق المشروعات على تحديد الأولويات السليمة واقتراح الإصلاحات الملائمة في البلدان المقترضة. وتعالج هذه الدراسات بصورة مطردة قضايا مشتركة بين القطاعات - مثل مشاركة المجتمعات المحلية، وإصلاح الحكومات المحلية، وبناء القدرات - بينما تدمج خدمات إمداد المياه والصرف الصحي بصورة أكثر فعالية في الدراسات القطرية والإقليمية.

مشروعات كيفية حسب الحاجة.

منزلية جديدة بأسعار مدعمة لصالح الأسر الفقيرة وكذلك 400 مضخة مياه عمومية. وتحسنت خدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية حيث حصل 830 ألف شخص على توصيلات بشبكة المجاري أو منشآت صرف صحي في الموقع.

تمكن مشروعان متتاليان من مساندة توفير موارد مالية هامة من مانحين آخرين وبنوك تجارية وأسهما في زيادة إمكانية الحصول العام على خدمات إمداد المياه لنسبة 98 في المائة من سكان المدن في السنغال في عام 2006، مقابل 82 في المائة قبل عشر سنوات. وتعتبر نسبة التوصيلات المنزلية في المناطق الحضرية (76 في المائة، مقابل 58 في المائة قبل 10 سنوات) هي الأعلى الآن في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

في غانا، اعتمد البرنامج الثاني لخدمات إمداد المياه والصرف الصحي في المجتمعات المحلية نهجا مدفوعا بالمجتمعات المحلية إزاء توفير خدمات إمداد المياه. حيث ساند استراتيجية غانا لإزالة المركزية من خلال تقديم المنح. ويقوم أكثر من 2014 مجتمعا محليا الآن باستخدام وإدارة منشآت إمداد المياه والصرف الصحي قامت هذه المجتمعات بتخطيطها وساعدت في بنائها. وبشكل عام، حصل حوالي 800 ألف شخص في أربع مناطق (6 في المائة من مجموع سكان المناطق الريفية في غانا) على مياه شرب. كما وفر المشروع تدريباً خمسمائة من مقدمي الخدمات.

وفي بوركينا فاصو، ساند مشروع أوغادوغو لإمدادات المياه على توفير مياه مأمونة لما بلغ 700 ألف شخص في فترة السنوات 2001 - 2006، كما ساعد هذا المشروع على نجاح عملية إضفاء الصبغة المؤسسية على مرفق مياه تديره الحكومة بتحويله إلى شركة مساهمة، وهو ما يعد الآن نموذجاً لمرفق جيد الإدارة في المنطقة.

ونجح مشروع الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي المعني بالمدن الصغيرة في أوغندا في تحسين خدمات الإمداد بالمياه لما يزيد على 190 ألف شخص في 11 بلدة، كما ساعد على تقليل الوقت المستغرق في جمع المياه بصورة كبيرة.

تتركز مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية في البلدان التي جتاز مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات كسيراليون أو أفغانستان بصورة رئيسية على تعميم وإعادة تأهيل مرافق البنية الأساسية الحاسمة الأهمية بينما تساند الجهود الأطول أمدا لتعزيز القدرات المؤسسية.

وفي البلدان التي تتميز ببيئة أكثر مساندة، كغانا وغيانا والهند وفيتنام، تتركز مساعدات المؤسسة على تقديم خدمات إمداد مياه وصرف صحي مستدامة.

الإقراض الفعال.

تحسنت فعالية قروض المؤسسة الدولية للتنمية الموجهة لصالح المياه والصرف الصحي بصورة كبيرة. وتظهر التقييمات اللاحقة للتنفيذ أن نسبة 80 في المائة من مشروعات إمداد المياه والصرف الصحي التي أُجرت فيما بين عامي 2001 و 2006 حققت نتائج مرضية، بنسبة أعلى من متوسط البنك وتمثل تحسناً كبيراً على مستويات السنوات السابقة. كما ارتفعت تقييمات الاستدامة، مثلها مثل النسبة المئوية للمشروعات التي أُجرت وحققت إصلاحات مرضية في السياسات.

النتائج الملموسة.

ساعدت مشروعات إمداد المياه في المناطق الحضرية في السنغال على البدء في إصلاح قطاع إمداد المياه في عام 1996 مما أدى إلى زيادة الكفاءة وإمكانية الحصول على الخدمات، خاصة بالنسبة للفقراء، دون زيادة رسوم استهلاك المياه بما يتجاوز معدل التضخم. وعقب انخراط شركة تشغيل من القطاع الخاص في شراكة مبتكرة بين القطاعين العام والخاص، تراجعت فواقد المياه من 32 في المائة إلى 19 في المائة في السنوات ما بين 1998 إلى 2006، وفي غضون فترة السنوات 1996 - 2008 امتدت خدمات توفير إمدادات المياه إلى حوالي 1.6 مليون شخص تقريباً في داكار والمدن الثانوية. وساعدت المؤسسة على تمويل إقامة 130 ألف توصيلة

عوامل عديدة تقف وراء هذه النتائج الإيجابية.

• **يضمن النهج المدفوع باعتبارات البلد المعني** تصميم استثمارات المؤسسة الدولية للتنمية حسب احتياجات وقدرات البلدان المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن القدرات التي يتمتع بها البنك الدولي فيما يتعلق بالعمل عبر القطاعات، والربط بين هذه القطاعات المختلفة، والربط المحلي (أي المدينة أو المناطق الريفية) مع جوانب التنمية الخاصة بالبلد المعني تساعد على تهيئة بيئة واعدة وداعمة من شأنها تسهيل استثمارات في المياه والصرف الصحي تنسم بالكفاءة والاستدامة.

• **التجارب المكتسبة من العمليات العالمية والقدرة على إجراء الأبحاث.** ساعدت الزيادة في العمل التحليلي في السنوات الخمس الماضية على تحسين سياسات قطاع إمداد المياه والصرف الصحي واستراتيجيات الإصلاح المؤسسي التي يستند إليها برنامج الإقراض. وأسهمت بهذا الشكل في تحسين النتائج في حافظة الإقراض.

• **مساندة الموازنة.** بصورة غير مباشرة، جُدد أن للتزايد لأدوات مساندة الموازنة مثل اعتمادات مساندة تخفيض أعداد الفقراء المنبثقة عن إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء قد ساعد على تدعيم الإصلاحات على مستوى القطاع بأكمله حيث ساعدت هذه الإصلاحات على قيام مانحين مختلفين بتمويل برامج المياه والصرف الصحي تحت مظلة واحدة. كما ساعد هذا الاستخدام أيضاً على تعزيز الإدارة العامة، الأمر الذي من شأنه تحسين القدرة على التنبؤ بالمساندة المالية لهذا القطاع.

في بنين، على سبيل المثال، أسفر نهج اعتمادات مساندة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء منذ عام 2001 عن مضاعفة أعداد السكان الذين يحصلون على خدمات إمداد مياه وصرف صحي محسنة. وفي أوغندا، ساعدت مساندة الموازنة العامة على زيادة مخصصات الموازنة لخدمات إمداد المياه من 0.5 في المائة من الإنفاق العام في

وقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن خدمات اجتماعية واقتصادية أساسية لزهاء 10 ملايين شخص. وقد استفاد من بين هؤلاء حوالي مليوني شخص تقريباً من إمكانية الحصول على خدمات إمداد المياه. وأتاح مشروع تال لأكثر من 820 ألف شخص مرافق صرف صحي محسنة وسليمة بيئياً.

في مشروع إمداد المياه للمناطق الحضرية في كمبوديا، خفضت فواقد المياه من 57 في المائة في عام 1998 إلى 18 في المائة في عام 2003، بينما أضيفت حوالي 100 ألف توصيلة جديدة لشبكة المياه المنقولة بالأنابيب بما أسفر عن زيادة قدرها 34 في المائة في إمكانية الوصول إلى مصادر مياه محسنة في المناطق الريفية في البلاد فيما بين عامي 1998 و 2004. وكان لزيادة المبيعات وتخفيض تكاليف الإنتاج أثر إيجابي على الأداء المالي لمرافق المياه.

وفي أرمينيا، نجحت المؤسسة في تدعيم تحديث قطاع المياه بمشاركة القطاع الخاص. فمن خلال مشروع تنمية بلدية، تقدم مشغل من القطاع الخاص في يريفان بموجب عقد إدارة مدته 5 سنوات. وبنهاية مدة العقد، تم الانتهاء من توزيع حصص المياه في معظم المدينة، وزادت نسبة تحصيل الفواتير من 20 في المائة إلى 80 في المائة.

وفي المناطق الريفية في إندونيسيا، استفادت 600 ألف أسرة معيشية، و 3 آلاف مدرسة من تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في إطار المشروع الثاني لإمدادات المياه والصرف الصحي للمجتمعات المحلية منخفضة الدخل.

والمشروع الثاني المستمر لخدمات إمداد المياه والصرف الصحي في المجتمعات المحلية في سري لانكا نجح في توفير إمكانية الحصول المأمون حتى الآن على خدمات إمداد المياه لحوالي 46 ألف أسرة وساند بناء حوالي 10 آلاف مرحاض.

ثمة التزام من جانب كل من البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية بالعمل على تضافر الجهود من أجل مساندة البرامج الوطنية المعنية بخدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية والحضرية بهدف خفض تكاليف العمليات وزيادة الأموال التي تساهم بها الحكومة والجهات المانحة في هذا القطاع إلى أقصى حد ممكن.

وتمثل مبادرة توفير المياه والصرف الصحي في الريف التي يقودها البنك الأفريقي للتنمية عنصراً مهماً في هذه الإستراتيجية. وتساعد الشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية والجهات المانحة الأخرى على تمكين البنك الدولي من الاستفادة من الأموال التي قدمتها المؤسسة الدولية للتنمية في تعبئة مزيد من الأموال. وإحداث توازن في استثمارات المياه والصرف الصحي على مستوى الريف والحضر والبلدات الصغيرة.

عام 1997 إلى 2.8 في المائة في عام 2002. وتسير أوغندا على الطريق السليم نحو تحقيق الهدف الإيمائي المتعلق بتزويد 65 في المائة من السكان بمياه مأمونة و 80 في المائة بخدمات صرف صحي بحلول عام 2015.

• **التعاون الدولي.** تساهم المؤسسة الدولية للتنمية بصورة نشطة في الحوار الدولي المعني بالمياه والصرف الصحي. وقد تم إيلاء اهتمام خاص لمنطقة أفريقيا من خلال المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والمبادرات الإقليمية مثل مبادرة حوض النيل. وستستمر الجهود الرامية إلى زيادة الموارد المالية لقطاع إمداد المياه والصرف الصحي. وسيتم معظمها من خلال إنشاء اتحاد أفريقي (كونسورتيوم) لمشروعات البنية الأساسية (وهو ما تم الاتفاق عليه في قمة مجموعة الثمانية لعام 2005) سيركز على فعالية المعونات.

• **الاعتماد على المعارف المتاحة.** استطاعت المؤسسة الدولية للتنمية أيضاً أن تعتمد على أبحاث السياسات الممولة بمعرفة الصناديق الاستثنائية لتحسين أنشطة عملياتها. وقد لعبت شراكة المياه بين البنك وهولندا (التي أنشأها البنك الدولي وهولندا في عام 2000) دوراً رئيسياً في دمج المكونات الخاصة بالصرف الصحي والنظافة العامة في مشروعات إمداد المياه في أكثر من

18 من البلدان المؤهلة للافتراض من المؤسسة وألقت الضوء على الطرق الابتكارية لتحسين تقديم الخدمات للفقراء. كما أسهمت برامج أخرى تمويلها الصناديق الاستثنائية. مثل برنامج التسهيلات الاستثنائية للبنية الأساسية بين القطاعين العام والخاص (PPIAF) والبرنامج العالمي للمعونات المستندة إلى النواج (GPOBA). عن طريق نشر المعارف وتوفير أدوات مالية جديدة لزيادة إمكانية الحصول على خدمات إمداد المياه والصرف الصحي.

الآفاق المستقبلية

التعلم من الماضي.

خلال العشرين سنة الماضية. أصبح من الواضح بصورة متزايدة أنه من الأرجح أن تحدث التنمية المستدامة لمرافق البنية الأساسية في إطار بيئة تشجع على الإصلاح من أجل تحسين أداء مقدمي الخدمات.

وللاشتراك في الحوار بشأن السياسات وتعزيز القدرات المؤسسية على المستوى القطري أثر إيجابي على الملكية القطرية (للمشروعات) ويمكن أن يسهما في تحسين أداء المشروعات.

وقد أدى تنفيذ استراتيجية أعمال منقحة في عام 2003 إلى تركيز المساعدات المقدمة لقطاع إمداد المياه والصرف الصحي على البلدان التي يكون فيها احتمال إحداث أثر عند أعلى مستوياته. بحيث يتم الجمع بين مساندة البنك والالتزام القطري بوجود سياسات ومؤسسات سليمة. وقد اقترن برنامج الإقراض بصورة متزايدة بدراسات تشخيصية قطاعية لتعزيز برامج الإقراض من خلال. على سبيل المثال. خطط عمل لتحقيق الأهداف الإيمائية للألفية الجديدة في قطاع إمداد المياه والصرف الصحي (مثلاً بالنسبة للهند أو السنغال) واستراتيجيات البنية الأساسية الإقليمية.

ومع ذلك فإن نزعة عملية إصلاح هذا القطاع إلى اتخاذ صورة قوية ومفاجئة اعتماداً على المناخ السياسي في البلدان المتعاملة مع البنك تعني أن التقدم المحرز على هذا الصعيد سيشهد فترات مد وجذر.

ولقد تمكنت المؤسسة الدولية للتنمية من زيادة الإقراض لقطاع إمداد المياه والصرف الصحي. بفضل المكانة المرموقة للقطاع في استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء والمساعدة القطرية: إذ أن قطاع إمداد المياه والصرف الصحي يمثل حالياً في نسبة 75 في المائة من استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء على مستوى البنك بأكمله.

ومن المتوقع أن تزداد القروض المقدمة من المؤسسة بصورة أكبر على مدى السنوات القادمة. على الرغم من أن هذه الزيادة من الممكن أن تكون محدودة بسبب سقف استثمارات المؤسسة الخاصة ببلدان محددة. وفي فترة السنوات التي تغطيها العملية الخامسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة (السنوات المالية 2008-2011)، ستستمر المؤسسة في معظم الحالات في التركيز على الأولويات التي حددت أثناء الدورة السابقة. بحيث ستظل منطقة أفريقيا محورا رئيسيا لتركيز الجهود.

وسيظل توفير إمدادات المياه للمناطق الحضرية مهماً حيث إن التوسع الحضري السريع الذي يشهده العديد من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة يمثل حافزاً لذلك. ومن المحتمل أن تزيد مكونات الصرف الصحي وتشجيع النظافة العامة في المحافظة العامة للمؤسسة الدولية للتنمية نظراً لأن المشروعات السابقة بدأت تظهر نتائج وتخلق طلباً. غير أنه سيحدث أيضاً تركيز متزايد على تحسين نظام الإدارة حتى يمكن تشغيل وصيانة الاستثمارات في البنية الأساسية لخدمات إمداد المياه والصرف الصحي بطريقة مستدامة وطويلة الأمد.

يونيو/حزيران 2008.

<http://www.worldbank.org/ida>

ولضمان تقديم خدمات إمداد المياه والصرف الصحي على أساس مستدام. ثبت أن لسمات تصميم المشروعات التالية أهمية رئيسية: استخدام المناهج الاستراتيجية للطلب في مجال تقديم الخدمات: وإدارة الخدمات عند أدنى مستوى ملائم؛ والتمسك بسياسات استرداد التكاليف حيثما يكون ذلك ضرورياً إلى جانب تقديم إعانات دعم شفافة موجهة نحو الفقراء؛ واستخدام تكنولوجيات ومعايير ملائمة لضمان فعالية تكاليف الاستثمارات؛ والتحول من برامج إنشاء شبكات المجاري إلى برامج توفير خدمات الصرف الصحي في الموقع والنظافة العامة.

إضافة إلى ذلك، يتم صقل اشتراك المؤسسة الدولية للتنمية في هذا القطاع عن طريق التعامل مع الواقع القائل إن استخدام نماذج إدارة مختلفة أمر ملائم للأطر القطرية المختلفة. ونتيجة لذلك، يزداد باطراد استخدام نماذج إدارة متنوعة في القطاعين العام والخاص. وكذلك من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. أما الدرس الأخير الذي يجب أن نستخلصه هو أن وجود تنظيم ولوائح لا يمكن أن يكون بديلاً عن الإدارة الرشيدة.

إستراتيجية المؤسسة الدولية للتنمية في المستقبل.

يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه مجتمع التنمية في زيادة الاستثمارات وجهود الإصلاح.